

عشرون عاماً لعدالة - تلخيص ونظرة للمستقبل

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبمناسبة مرور 20 عاماً على تأسيس مركز عدالة، نُطلق محور زمني (timeline) يفضّل من خلاله مراحل هامة في النضال القانوني والجماهيري، الذي خاضته عدالة على مدار العقدين الأخيرين، من أجل تحقيق العدالة والمساواة. يشدّد هذا المحور على قضايا حقوق الإنسان الأساسية التي عالجها مركز عدالة، قرارات المحكمة المفصلية التي حصلها المركز، الإصدارات، حملات المرافعة الدولية والالتزامات الفارقة التي قُدمت للمحكمة العليا في قضايا الرعاية الصحية، التعليم، توفير المياه للقري غير المعترف بها في النقب، التمييز في الميزانيات للمجموعات الدينية والبلدات العربية؛ كذلك يشير المحور إلى تمثيل ذوي شهداء أكتوبر 2000 أمام لجنة "أور" للتحقيق بمقتل 13 شاباً فلسطينياً على يد الشرطة الإسرائيلية خلال هبة أكتوبر 2000؛ مساندة أعضاء الكنيست العرب ضد محاولات شطب القوائم البرلمانية في الانتخابات. كذلك تُشير إلى أحداث هامة انخرط فيها النضال القضائي في مساعي الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 - خاصة بما يتعلّق بشبهات ارتكاب جرائم حرب والمطالبة بمحاسبة المسؤولين أمام جهاز القضاء الإسرائيلي.

ونحن إذ ننظر إلى معالم هذا الطريق القضائي وإخفاقاته على مدار 20 عاماً، لا بد من استغلال هذه اللحظة للتقييم والتفكير في الموقع الذي نقف فيه اليوم في نضال المستمر - نضال الفلسطينيين وشركائهم - من أجل حقوق الإنسان، المساواة، والعدالة. وأن ننظر قدماً إلى العام 2017 وما بعده، لنتّسع محورنا الزمني ويمتد نحو المستقبل.

نتطلّع إلى 2017

تكثيف النزعات "الأمنية" على حساب حقوق الإنسان

في زمنٍ نشهد فيه نهضةً سياسية حول العالم، يتوقّع مركز عدالة تحولاً غير مسبوق باتجاه تكثيف النزعات الأمنية في مواجهة قضايا اجتماعية وسياسية. حيث تُهدر حقوق الإنسان تحت غطاء "الأمن القومي". من خلال هذه التوجّهات، تسعى إسرائيل إلى إضفاء الطابع الأمني على نشاط الفلسطينيين في إسرائيل: "إن الديموغرافيا، والأراضي المملوكة من العرب والفلسطينيين العرب الذين يتحركون ويعبرون الحدود، والمعارضة السياسية وبعض أشكال المعرفة والتعبير والذاكرة والعلاقة بالماضي - كل هذه (...) قد جرى فهمها على أنها شواغل أمنية." كما جاء في مجلة "دفاتر عدالة" (2004)، وهي واحدة من الإصدارات المميزة للمركز. إن أقوى الأمثلة على هذه النزعة الإسرائيلية وأكثرها دموية وبشاعة هو ما شهدناه في هبة أكتوبر 2000، حيث قتلت الشرطة الإسرائيلية 13 شاباً فلسطينياً تظاهروا في إسرائيل. وقد أشارت لجنة

أور التي حَقَّقت بهذه الأحداث في تقريرها الصادر عام 2003 إلى أن "الشرطة يجب أن تفهم أن الجمهور العربي في إسرائيل ليس عدواً، ويجب ألا يُعامل على هذا الأساس".

كذلك، فإن سنَّ "قانون مكافحة الإرهاب" الإسرائيلي عام 2016 يُرسي بقوة ردود الفعل القمعية التي تستخدمها دولة إسرائيل لمواجهة الاحتجاج السياسي الشرعي، ولقمع الفعاليات الثقافية والنشاط الإنساني والتصريحات التي تنتقد التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين أو تنتقد الاحتلال، بحيث تُعيد تعريف كل هذه النشاطات على أنها "إرهابية". لذلك، فإن المساحة المتاحة للمجتمع المدني من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان هي مساحة آخذة بالتقلص، ولا بدّ من مضاعفة الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق الأساسية، في مواجهة التشديد المفرط وغير المتّزن على شأن "الأمن القومي". العام المقبل 2017، يمكنه أن يشهد مضاعفة خطيرة لقمع الاحتجاج وملاحقة النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

التهجير القسري للبدو

كذلك، نتوقّع في العام 2017 أن نشهد عودة مخطط "برافر" والذي جُمِد في العام 2013، حيث تصعد إسرائيل مساعيها في سلب وتهجير عشرات الآلاف من المواطنين العرب البدو من أراضيهم وبيوتهم في القرى "غير المعترف بها" في صحراء النقب. وستحاول وزارة الزراعة أن تعرض الخطة على أنها خطة خماسية سبّاقة للتطوير الاجتماعي-الاقتصادي ولتحسين الأوضاع المعيشية لدى البدو. بالحقيقة، فإن هذه الخطوة هي ذروة السياسات الإسرائيلية المتواصلة وطويلة الأمد لمصادرة الأراضي والتمدين القسري للبدو في النقب، سياسة يتردد صداها وتتكّثر من حيث الشكل والمضمون على الجانب الآخر من الخطّ الأخضر، حيث تهجر دولة إسرائيل بالقوة التجمّعات البدوية، كما فعله في قرية سوسيا في الضفة الغربية. تأتي الخطة الجديدة لتفاقم الأوضاع العسيرة التي يعيشها أكثر من 80 ألف إنسان بدوي في القرى غير المعترف بها في النقب، والذين دافعت عنهم عدالة أمام المحكمة على مدار العقود المنصرمين. ولذلك، فإن هذه الخطة المستحدثة تتطلّب منّا تجاوباً فورياً.

التمييز في التعليم

إن النقص الحاد في ميزانيات جهاز التعليم العربي (المنفصل) في دولة إسرائيل، هو جزء نموذجي من التمييز المأسس ضد الأقلية الفلسطينية، ومثال على الضرر طويل الأمد الذي تودّي إليه هذه السياسات، من تعميق للفقر وتكريس للتمييز لدى الأفراد والمجتمع. ويظهر هذا النقص الحاد في جهاز التعليم من خلال البنى التحتية الرديئة والنقص الحاد في المرافق التعليمية، وهي وضعيّة تميّز المدارس العربية. خلال 20 سنة مضت، حصلت مرافعة عدالة القانونية عددًا من الإنجازات، بما في ذلك تأسيس أول مدرسة ثانوية في قرية بدوية غير معترف بها في العام 2012. يُذكر كذلك قرار المحكمة العليا المفصلي في العام 2006، والذي ألغى قرار الحكومة الذي يعرّف "مناطق أفضلية قومية" في حفل التعليم، وهو تعريف

يؤهل هذه المناطق للحصول على موارد، حوافز ومنح لجهازها التربويّ، إلا أن القرار استثنى ضد المواطنين العرب مميرًا ضدّهم على أساس انتمائهم العرقيّ والقوميّ. حتّى اليوم، لا يزال عدالة يجد نفسه مجبرًا على اتخاذ خطوات قضائيّة من أجل تحصيل التعليم الوافي والمتساوي للمواطنين العرب وللاطفال خاصّة، ومنهم من لا تُتاح له فرصة الدخول إلى مؤسسات تربويّة للطفولة المبكرة، في النقب تحديدًا، رغم القانون الذي يُجبر الدولة على توفير هذا التعليم. في أيار 2016، وفي ردّ على التماس عدالة للمحكمة العليا، تعهّد وزير التعليم بتخصيص 50 مليون شيكل (ما يقارب 13 مليون دولار) لنقل الأطفال العرب البدو إلى رياض الأطفال في النقب، بحيث أنها غير موجودة في مواقع قريبة من بيوتهم. هذا الإعلان هو إشارة إلى أن الحكومة يُمكنها، حين تُرغم بواسطة العمل القضائيّ، أن تتخذ خطوات لتأمين الحقّ في التعليم. لذلك، فإن المعركة القضائيّة لفتح رياض أطفال في هذه القرى لا تزال مستمرة. كما أن قرار الحكم الرائد في قضية مناطق الأفضلية القومية لم يطبّق حتى اليوم بالرغم من مرور اكثر من عقد من الزمن منذ صدور قرار الحكم.

في اليوم العالميّ لحقوق الإنسان، وبمناسبة 20 عامًا على تأسيس مركز عدالة، انضموا إلى جهودنا ومساعدنا لمواصلة النضال - بقوة وإبداعٍ ومهنيّة- من أجل حماية حقوق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والأراضي المحتلة لعام 1967، والدفاع عنها، ومن أجل مواصلة عملنا لـ 20 سنةٍ قادمة وما بعدها.

[تبرع لعدالة](#)